

دور التحليلات التنبؤية في إدارة المشاريع اللوجستية لتحسين
استمرارية التوريد الطبي: دراسة ميدانية على الشركات
الصحية بالمملكة العربية السعودية



إعداد

فهد مساعد

أولاً: نقد العنوان

من حيث الطول والتركيب: جاء العنوان طويلاً ومركباً يضم ثلاثة مفاهيم رئيسية هي التحليلات التنبؤية وإدارة المشاريع اللوجستية واستمرارية التوريد الطبي، إضافة إلى عبارة توضيحية عن طبيعة الدراسة وموقعها الجغرافي، مما جعل العنوان ثقیلاً على القارئ ويصعب استيعابه من القراءة الأولى. والعنوان الأكاديمي الجيد ينبغي أن يكون موجزاً ودقيقاً ومعبراً عن جوهر البحث دون إطالة مُربكة.

من حيث التطابق مع المحتوى: تكمن المشكلة الأخطر في أن مفهوم "إدارة المشاريع اللوجستية" الذي يحتل موقعاً مركزياً في العنوان ويُوحي بأنه المحور الذي تدور حوله الدراسة لم يُترجم إلى متغير قابل للقياس في نموذج الدراسة الفعلي. فلا توجد في الاستبانة فقرات تقيس ممارسات إدارة المشاريع اللوجستية من حيث إدارة النطاق والوقت والتكلفة والجودة والمخاطر والموارد التي ذكرها الباحث نفسه في الإطار النظري، ولم يظهر هذا المفهوم كمتغير مستقل أو وسيط أو تابع في أي اختبار إحصائي. والتحليل الفعلي اقتصر على قياس العلاقة المباشرة بين أبعاد التحليلات التنبؤية الخمسة واستمرارية التوريد الطبي فقط. وبالتالي فإن القارئ الذي يقرأ العنوان يتوقع أن يجد بحثاً يدرس كيف تُوظف التحليلات التنبؤية ضمن ممارسات إدارة المشاريع اللوجستية وكيف ينعكس هذا التوظيف على استمرارية التوريد، لكنه لا يجد ذلك في المحتوى الفعلي، مما يُنشئ فجوة واضحة بين العنوان والمضمون.

أولاً: نقد العنوان

من حيث تحديد الفئة المستهدفة: عبارة "الشركات الصحية" فضفاضة جداً وتشمل طيفاً واسعاً من الكيانات التي تختلف اختلافاً جوهرياً في طبيعة عملها وحجمها وهيكلها التنظيمي، من المستشفيات الحكومية والخاصة إلى شركات توزيع الأدوية إلى المصنّعين المحليين للمستلزمات الطبية. وعدم تحديد النوع الفرعي بدقة يُضعف قدرة القارئ على فهم السياق المستهدف ويُقلّل من إمكانية تعميم النتائج.

مقترح التحسين: تعديل العنوان ليصبح "أثر التحليلات التنبؤية على استمرارية التوريد الطبي في شركات التوريد الصحي بالمملكة العربية السعودية" ليتطابق مع ما قيس فعلاً، أو الإبقاء على العنوان الحالي مع إضافة إدارة المشاريع اللوجستية كمتغير وسيط يُقاس بفقرات مخصصة في الاستبانة ويُختبر إحصائياً.

ثانياً: نقد المقدمة

جاءت المقدمة في صفحتين تقريباً واحتوت على أربع فقرات مدعومة بأربعة مراجع ثلاثة منها أجنبية وواحد عربي، وفيها عدة ملاحظات جوهرية.

من حيث البناء المنطقي: افتتحت المقدمة مباشرة بجملة تقنية عن "التحولات المتسارعة في سلاسل الإمداد الصحية وتعاضم عدم اليقين" دون تمهيد كافٍ يضع القارئ في سياق أوسع. والمقدمة الأكاديمية الجيدة تبدأ عادة من العام وتتدرج نحو الخاص، فكان ينبغي أن تبدأ بالإشارة إلى أهمية القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية والتوسع الكبير الذي يشهده ضمن رؤية ٢٠٣٠، ثم التدرج نحو التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد الصحية، ثم تقديم التحليلات التنبؤية كأداة لمواجهة هذه التحديات. لكن المقدمة الحالية قفزت مباشرة إلى المفاهيم التقنية دون تهيئة القارئ.

من حيث غياب السياق المحلي: لم تتضمن المقدمة أي إشارة إلى واقع القطاع الصحي السعودي تحديداً إلا في الفقرة الأخيرة وبشكل موجز جداً، رغم أن الدراسة ميدانية مطبقة على شركات صحية سعودية. فلم تُذكر رؤية المملكة ٢٠٣٠ ولا برنامج التحول الصحي ولا الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتقنية المتقدمة ولا التحديات المحلية كالا اعتماد الكبير على الاستيراد والاتساع الجغرافي وإجراءات هيئة الغذاء والدواء. وهذا الغياب يجعل المقدمة أقرب إلى مقدمة بحث نظري عام منها إلى مقدمة دراسة ميدانية مرتبطة بسياق محدد.

ثانياً: نقد المقدمة

من حيث المصطلحات غير المُعرَّفة: تضمنت المقدمة مصطلحات تقنية متخصصة دون تعريف مسبق لها مثل نظام المعلومات الإلكتروني للقاحات وسياسات تدوير المخزون المختلفة وتصنيفات المخزون الحرجة، وهذه المصطلحات قد تكون مألوفة للمتخصصين لكنها قد تُربك القارئ العام في المراحل الأولى من قراءة الرسالة قبل أن يتعرّف على الإطار النظري.

من حيث ضعف التوثيق المحلي: استندت المقدمة بالكامل تقريباً إلى مراجع أجنبية باستثناء مرجع عربي واحد هو دراسة باقر وآخرين ٢٠٢٠ التي تتناول إدارة المخاطر في المشاريع الهندسية في الهيئة العامة للطرق والنقل البري بالكويت وليست دراسة في القطاع الصحي أصلاً. وكان من الضروري تعزيز المقدمة بشواهد ومراجع من البيئة السعودية لتقريب الموضوع من سياق الدراسة.

من حيث الطابع العام للمقدمة: بدت المقدمة في مجملها أقرب إلى استعراض أدبي مضغوط يُلخّص نتائج دراسات سابقة أكثر من كونها مقدمة تمهيدية تُهيئ القارئ وتُثير اهتمامه وتُقنعه بأهمية الموضوع وجدوى دراسته.

مقترح التحسين: إعادة صياغة المقدمة بحيث تبدأ من أهمية القطاع الصحي السعودي وتحدياته اللوجستية مع إحصاءات واقعية، ثم تنتقل إلى الفجوة بين الواقع والمأمول، ثم تُقدّم التحليلات التنبؤية كحل مقترح، مع تعزيز التوثيق بمراجع سعودية وعربية.

ثالثاً: نقد مشكلة الدراسة

امتدت مشكلة الدراسة على نحو صفحتين ونصف وتضمنت خمس فقرات رئيسية مدعومة بعدة مراجع، وفيها ملاحظات جوهرية متعددة. من حيث غياب الأدلة الواقعية المحلية: المشكلة البحثية الجيدة تُبنى على أدلة واقعية تُثبت وجود فجوة أو خلل في الواقع العملي يستحق الدراسة والبحث. لكن مشكلة هذه الدراسة بُنيت بالكامل على استعراض أدبي يُبين ما توصلت إليه دراسات سابقة من فوائد للتحليلات التنبؤية، دون تقديم أي دليل واقعي محلي يُثبت وجود مشكلة فعلية في استمرارية التوريد الطبي بالمملكة العربية السعودية. فلم تُقدّم إحصاءات عن معدلات انقطاع التوريد الطبي في المملكة ولم تُذكر تقارير رسمية من وزارة الصحة أو هيئة الغذاء والدواء تُشير إلى وجود تحديات ولم تُعرض أمثلة واقعية عن حالات نقص أو انقطاع أثّرت على الخدمات الصحية ولم يُستشهد بأي دراسة استطلاعية أولية أجراها الباحث نفسه. والاكتفاء بعبارة "غياب دليل ميداني محلي" يُمثّل مبرراً أكاديمياً لسدّ فجوة بحثية لكنه ليس مشكلة ميدانية بحد ذاته.

من حيث الإسراف في الاستعراض الأدبي: استُهلكت معظم مساحة المشكلة في عرض نتائج دراسات سابقة حول فوائد التحليلات التنبؤية وأدوات التشغيل الرشيد وأهمية الحوكمة وذكاء الأعمال، وهذا محله الإطار النظري والدراسات السابقة وليس مشكلة الدراسة. فمشكلة الدراسة ينبغي أن تكون مركزة ومباشرة تُحدد الظاهرة المدروسة والفجوة المعرفية أو الميدانية التي تسعى الدراسة لمعالجتها.

ثالثاً: نقد مشكلة الدراسة

من حيث اتساع السؤال الختامي: صيغ سؤال المشكلة بشكل مركّب جمع بين أبعاد متعددة حيث تضمّن الحوكمة والتمكين والتكامل المعلوماتي ودقة الإمداد وتقليل الانقطاعات وخفض التكاليف في سؤال واحد. وهذه الأبعاد لم تُعالج جميعها في التصميم المنهجي الفعلي، فلا توجد في الاستبانة فقرات تقيس الحوكمة أو التمكين أو التكامل المعلوماتي. وبالتالي فإن السؤال يعدّ بأكثر مما يمكن للدراسة الإجابة عنه.

من حيث عدم التمييز بين المفاهيم: لم تُميّز المشكلة بوضوح بين ثلاثة أشياء مختلفة وهي مبررات إجراء الدراسة والفجوة البحثية التي تسعى لسدّها والمشكلة الميدانية التي تسعى لحلّها، وقد تداخلت هذه العناصر الثلاثة بشكل يُصعّب على القارئ تحديد جوهر المشكلة بدقة. مقترح التحسين: إعادة صياغة المشكلة بحيث تبدأ بعرض أدلة واقعية محلية على وجود تحديات في استمرارية التوريد الطبي بالمملكة، ثم تُبيّن أن التحليلات التنبؤية يمكن أن تكون حلاً لكن تطبيقها في السياق المحلي غير مُختبَر، ثم تختتم بسؤال بحثي محدد ومتسق مع التصميم المنهجي.

رابعاً: نقد الأهداف

صاغ هدف رئيسي واحد وسبعة أهداف فرعية، وفيها إشكاليات جوهرية تتعلق بالاتساق بين ما وُعد به وما نُقِّد فعلاً.

الأهداف التي تحققت فعلاً: الهدف الفرعي الأول وهو قياس مستوى تبني التحليلات التنبؤية وأبعاده تحقق من خلال التحليل الوصفي. والهدف الفرعي السابع وهو ترتيب الأهمية النسبية للأبعاد تحقق من خلال تحليل الانحدار المتعدد. لكن معظم الأهداف الأخرى لم تتحقق بالشكل المُعلن. الأهداف التي لم تتحقق: الهدف الفرعي الثاني نصّ على قياس استمرارية التوريد الطبي "بأبعاده: معدل النفاد، معدل الإيفاء، تباين زمن التوريد، مدة التراكمات، مستوى الخدمة" لكن الاستبانة قاست الاستمرارية كمحور واحد من ١٢ فقرة دون تقسيمه إلى هذه الأبعاد الخمسة. والهدف الفرعي الثالث نصّ على "تقدير الأثر الفردي لكل بُعد من أبعاد التحليلات التنبؤية على أبعاد الاستمرارية" مما يتطلب تحليل أثر كل بُعد مستقل على كل بُعد تابع بشكل مصفوفي وهو ما لم يحدث لأن المتغير التابع لم يُقسّم إلى أبعاد. والهدف الفرعي الرابع نصّ على "اختبار أثر التحليلات التنبؤية على كفاءة التخطيط اللوجستي بالمشاريع" لكن كفاءة التخطيط اللوجستي لم تُقاس بأي فقرة في الاستبانة ولم تُختبر إحصائياً. والهدف الفرعي الخامس نصّ على "اختبار الدور الوسيط لكفاءة التخطيط اللوجستي" وهذا المتغير الوسيط غير موجود في أداة القياس ولم يُجرَ أي تحليل للوساطة. والهدف الفرعي السادس نصّ على "اختبار الدور المعدّل لكل من عدم اليقين البيئي وتكامل نظم المعلومات مع الموردين" وهذان المتغيران المعدّلان لم يُقاسا ولم يُختبرا.

رابعاً: نقد الأهداف

حجم الفجوة بين الوعد والتنفيذ: من بين سبعة أهداف فرعية، ثلاثة أهداف فقط تحققت بشكل كامل أو جزئي، وأربعة أهداف لم تتحقق أبداً. وهذا يعني أن أكثر من نصف الأهداف المُعلنة بقيت دون إنجاز، وهو خلل منهجي خطير يُضعف مصداقية الدراسة بأكملها.

مقترح التحسين: إما توسيع أداة القياس والتحليل الإحصائي لتشمل جميع الأهداف المُعلنة بما في ذلك قياس كفاءة التخطيط اللوجستي وعدم اليقين البيئي وتكامل نظم المعلومات واختبار الوساطة والتعديل، أو حذف الأهداف التي لا يمكن تحقيقها والاقتصار على أهداف واقعية متسقة مع التصميم الفعلي.

خامساً: نقد الأهمية

قُسمت الأهمية إلى أهمية علمية في ست نقاط وأهمية عملية في تسع نقاط، وهو تنظيم جيد لكن المحتوى يتضمن وعوداً لم تتحقق. إشكاليات الأهمية العلمية: النقطة الأولى تتحدث عن "صياغة إطار مفاهيمي يربط التحليلات التنبؤية بإدارة المشاريع اللوجستية واستمرارية التوريد الطبي مع تحديد العلاقات السببية والمسارات المباشرة وغير المباشرة"، وإثبات العلاقات السببية يتطلب تصميماً تجريبياً أو شبه تجريبياً والمسارات غير المباشرة تتطلب تحليل وساطة لم يُجر. والنقطة الثانية تتحدث عن "اختبار دور المتغيرات التنظيمية كعوامل وسيطة ومعدلة مثل الحوكمة الرشيدة والتمكين والثقافة التنظيمية والتخطيط لإدارة الأزمات" ولم يُختبر أي من هذه المتغيرات. والنقطة الثالثة تتحدث عن "تطوير مؤشر مركّب لقياس استمرارية التوريد الطبي يتضمن خمسة مؤشرات محددة" ولم يُطوّر هذا المؤشر المركّب في تصميم الأداة. والنقطة الخامسة تتحدث عن "ربط بيانات تشغيلية طويلة بمخرجات المشاريع" ولم يحدث أي ربط ببيانات تشغيلية حيث اقتصرَت الدراسة على بيانات استبائية مقطعية.

إشكاليات الأهمية العملية: رغم أن النقاط التسع للأهمية العملية أكثر واقعية وارتباطاً بما يمكن أن تُقدّمه الدراسة، إلا أنها تضمنت وعوداً لم تتحقق أيضاً. فالنقطة السابعة تتحدث عن "تقديم خارطة طريق تطبيقية لتبني التحليلات التنبؤية تشمل حوكمة البيانات وتكامل الأنظمة وبناء فرق تحليل متعددة التخصصات" ولم تُقدّم هذه الخارطة في أي فصل من فصول الدراسة. والنقطة التاسعة تتحدث عن "بناء قدرات بشرية مستدامة عبر تدريب المهندسين والمخططين" وهذا يتجاوز نطاق ما يمكن لدراسة استبائية أن تُحقّقه.

سادساً: نقد الفروض

صيغت فرضية رئيسية صفرية واحدة وخمس فرضيات فرعية صفرية، وفيها ملاحظات مهمة.

من حيث عدم الاتساق مع الأهداف والتساؤلات: الأهداف تضمنت سبعة أهداف فرعية والتساؤلات تضمنت ستة أسئلة فرعية بعضها يتعلق المتغير الوسيط والمتغيرات المعدلة، لكن الفرضيات لم تتضمن سوى خمس فرضيات تدور جميعها حول أثر كل بُعد من أبعاد التحليلات التنبؤية على استمرارية التوريد الطبي ككل. فلا توجد فرضية خاصة بالدور الوسيط لكفاءة التخطيط اللوجستي رغم وجود سؤال صريح عنه في التساؤلات وهدف صريح عنه في الأهداف، ولا توجد فرضية خاصة بالدور المعدل لعدم اليقين البيئي وتكامل نظم المعلومات رغم وجود سؤال وهدف عنهما. وهذا يعني أن جزءاً من التساؤلات لا يوجد له فرضيات تُختبر وبالتالي لا توجد له إجابات في فصل التحليل.

من حيث محدودية النطاق: الفرضيات الخمس تتشابه في بنيتها وتختلف فقط في اسم البعد المستقل المختبر، وجميعها تختبر التأثير على المتغير التابع ككل دون تفكيكه إلى أبعاد. وهذا يعني أن الدراسة لا تستطيع الإجابة عن سؤال مثل "أي بُعد من أبعاد التحليلات التنبؤية يُؤثر أكثر على معدل النفاذ مقارنة بتباين زمن التوريد" وهو سؤال ذو قيمة عملية كبيرة.

سادساً: نقد الفروض

من حيث الصياغة: استُخدمت الصيغة الصفريّة فقط دون ذكر الفرضية البديلة بشكل صريح، وهو أسلوب مقبول لكن الأفضل ذكر كلتا الصيغتين لتوضيح اتجاه العلاقة المتوقع.

مقترح التحسين: إضافة فرضيات خاصة بالوساطة والتعديل أو حذف الأهداف والتساؤلات المتعلقة بهما، وتفكيك المتغير التابع إلى أبعاد فرعية لإثراء الفرضيات.

سابعاً: نقد الإطار النظري

خُصص الفصل الثاني بالكامل للإطار النظري في مبحثين امتدا من الصفحة ٢٩ إلى الصفحة ٥٥ أي نحو ٢٧ صفحة.

من حيث الحجم والتوازن: يُلاحظ أن الإطار النظري يحتل مساحة كبيرة نسبياً من الرسالة مقارنة بفصل التحليل الذي لا يتجاوز ١٧ صفحة. وهذا الاختلال يُوحى بأن الجهد الأكبر بُذل في الاستعراض الأدبي على حساب التحليل والنقاش المعمق للنتائج.

من حيث كثرة النظريات دون تعميق: استعرض الباحث ما يزيد عن عشر نظريات في مواضيع مختلفة من الرسالة وهي منظور الموارد القائم على المعرفة ونظرية القدرات الديناميكية ونظرية معالجة المعلومات التنظيمية ونظرية الطوارئ والملاءمة والنظم الاجتماعية-التقنية ونظرية صنع القرار بالرشادة المحدودة ونظرية النظم ونظرية إدارة المخاطر ونظرية المرونة التنظيمية ونظرية تكامل سلسلة الإمداد ونظرية أصحاب المصلحة. وتناول كل نظرية في فقرة أو فقرتين بشكل سردي وصفي دون أن يُبيّن بوضوح أي نظرية تحديداً تُشكّل الأساس الذي بُني عليه نموذج الدراسة، ودون أن يُوضح كيف أسهمت كل نظرية في اختيار المتغيرات أو صياغة الفرضيات. فالنتيجة هي استعراض موسوعي يبهز بالتنوع لكنه يفتقر إلى التركيز والعمق والربط التطبيقي.

سابعاً: نقد الإطار النظري

من حيث غياب النموذج البياني: لا يوجد في الرسالة بأكملها شكل توضيحي أو نموذج بياني مفاهيمي يُترجم العلاقات المفترضة بين المتغيرات إلى مسارات مرئية واضحة. والنموذج البياني يُعدّ عنصراً أساسياً في أي دراسة كمية لأنه يُلخّص الإطار النظري في صورة مرئية ويُساعد القارئ على فهم المنطق السببي للدراسة بسرعة.

من حيث ملاءمة المراجع المُستشهد بها في التعريفات: عند تعريف التحليلات التنبؤية قدّم الباحث سبعة تعريفات من مصادر مختلفة، لكن بعض هذه المصادر لا يتخصص في التحليلات التنبؤية لسلاسل الإمداد الصحية. فدراسة المطارنة ٢٠٢٥ تتعلق بتحليلات البيانات الضخمة وأثرها على الحكم المهني لمدققي الحسابات، ودراسة وهدان ٢٠٢٥ تتعلق بالتنبؤ بتغيرات سعر الصرف باستخدام مؤشرات التضخم، ودراسة الشهري والعقيلي ٢٠٢٤ تتعلق بدور الإدارة الرشيدة في دعم مشاريع إدارة المعرفة. واستخدام تعريفات من هذه المصادر لتعريف مفهوم التحليلات التنبؤية في سلاسل الإمداد الصحية يُضعف دقة الاستشهاد وملاءمته.

من حيث غياب مبحث إدارة المشاريع اللوجستية: رغم أن "إدارة المشاريع اللوجستية" جزء جوهري من عنوان الرسالة، إلا أنه لا يوجد مبحث مستقل يتناولها بالتعريف والأبعاد والممارسات. وجاءت الإشارة إليها عرضية ومقتضبة ضمن فقرات متفرقة في المنطلقات النظرية فقط.

سابعاً: نقد الإطار النظري

من حيث جودة المحتوى التفصيلي: على الرغم من الملاحظات السابقة، يجب الاعتراف بأن الباحث قدّم عرضاً تفصيلياً جيداً لأبعاد التحليلات التنبؤية الخمسة ولمفهوم استمرارية التوريد الطبي وعوامله وأبعاده واستراتيجياته، مع استشهادات متنوعة وتحليل مقبول لتحديات التطبيق في السياق السعودي.

مقترح التحسين: تقليص عدد النظريات إلى ثلاث نظريات كحد أقصى مع تعميق الربط بين كل نظرية ونموذج الدراسة، وإضافة مبحث عن إدارة المشاريع اللوجستية، وإدراج نموذج بياني مفاهيمي، واستبدال المراجع غير المتخصصة بمراجع أكثر ملائمة..

ثامناً: نقد الدراسات السابقة

استعرض الباحث ١٥ دراسة سابقة وعقّب عليها بتحديد الفجوة البحثية.

من حيث أسلوب العرض: اتّسم العرض بنمطية شديدة حيث تكررت نفس الصيغة الميكانيكية لكل دراسة: "هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر... بأبعاده... على... بأبعاده... واستخدمت الدراسة المنهج... وأظهرت النتائج... وتوصي الدراسة". وهذا الأسلوب يُحوّل الدراسات السابقة إلى قائمة ببليوغرافية تصف كل دراسة على حدة بدلاً من أن يكون تحليلاً نقدياً مقارناً يُبرز أوجه التقاطع والتباين والتكامل بين الدراسات. فلم يُناقش الباحث نقاط القوة والضعف المنهجية في كل دراسة، ولم يُقارن بين نتائجها بشكل تحليلي، ولم يُبيّن كيف استفاد من كل دراسة تحديداً في بناء نموذج أو تصميم أدواته أو تفسير نتائجه.

من حيث ارتباط الدراسات بالموضوع: عدد ملحوظ من الدراسات المستعرضة لا يرتبط ارتباطاً مباشراً بموضوع التحليلات التنبؤية واستمرارية التوريد الطبي. فدراسة الشهري والعقلي ٢٠٢٤ تتناول دور الإدارة الرشيقة في دعم مشاريع إدارة المعرفة في الأجهزة الحكومية بمنطقة الباحة وهو موضوع بعيد تماماً عن سلاسل الإمداد الصحية. ودراسة الحربي ٢٠٢٢ تتناول التخطيط الاستراتيجي وأثره على إدارة المشاريع بشكل عام. ودراسة العبداللات والشورة ٢٠٢١ تتناول الحاكمية الرشيدة في أمانة عمّان الكبرى. ودراسة الظفيري والشورة ٢٠٢١ تتناول التآزر الاستراتيجي في شركة نفط الكويت.

وإدراج هذه الدراسات يُوحي بمحاولة لتضخيم قائمة الدراسات السابقة أكثر من كونه إثراءً حقيقياً للإطار المرجعي، وكان الأفضل استبدالها بدراسات أكثر تخصصاً في التحليلات التنبؤية وسلاسل الإمداد الصحية.

ثامناً: نقد الدراسات السابقة

من حيث التنظيم: لم تُنظَّم الدراسات حسب المحاور الموضوعية وإنما عُرضت بشكل متتابع دون تصنيف واضح، مما يُصعِّب على القارئ استخلاص الصورة الكلية. وكان الأفضل تنظيمها في محاور مثل دراسات التحليلات التنبؤية في سلاسل الإمداد ودراسات إدارة المخزون والتوريد الصحي ودراسات إدارة المشاريع، مع تقديم ملخص تحليلي مقارنة في نهاية كل محور.

من حيث الفجوة البحثية: قُدمت الفجوة البحثية بشكل مفصل ومتعدد الأبعاد يشمل فجوة سياقية ومنهجية وموضوعية وتطبيقية، وهو أمر إيجابي من حيث الشمولية. لكن المشكلة أن عدداً من هذه الفجوات المُعلنة لم يُعالج في التنفيذ الفعلي للدراسة. فالفجوة المنهجية تتحدث عن الحاجة لنموذج سببي يجمع بين بيانات استبائية وبيانات تشغيلية طويلة مع اختبار وساطة وتعديل ضمن نمذجة المعادلات الهيكلية، ولم يتحقق أي من هذا.

مقترح التحسين: إعادة تنظيم الدراسات السابقة حسب المحاور الموضوعية مع تقديم تحليل نقدي مقارنة بدلاً من العرض الوصفي النمطي، وحذف الدراسات غير ذات الصلة المباشرة، وتقليص الفجوة البحثية لتتوافق مع ما يمكن للدراسة معالجته فعلاً.

تاسعاً: نقد المنهجية

أ- نقد المنهج المُعتمد

وُصف المنهج بأنه "وصفي تحليلي مع توجه تفسيري سببي"، وهذا الوصف يحمل مبالغة منهجية. فالمنهج الوصفي التحليلي يصف الظاهرة ويحلل العلاقات بين المتغيرات، لكنه بطبيعته لا يُثبت السببية لأن إثبات السببية يتطلب على الأقل أحد ثلاثة شروط وهي التتابع الزمني بين السبب والنتيجة والضبط التجريبي للمتغيرات الدخيلة والعلاقة الإحصائية الدالة. والدراسة الحالية تُحقق الشرط الثالث فقط من خلال تحليل الانحدار لكنها لا تُحقق الشرطين الأولين لأنها مقطعية اعتمدت على الاستبانة وحدها دون تصميم طولي أو تجريبي أو شبه تجريبي. فاستخدام عبارة "تفسيري سببي" يُبالغ في وصف قدرة التصميم.

ب- نقد مجتمع الدراسة

حُدّد المجتمع بعبارات عامة دون دقة كمية كافية. فلم يُذكر عدد الشركات الصحية التي يتكون منها المجتمع ولم يُحدد حجم المجتمع الكلي من الأفراد ولم يُبيّن الإطار أو القائمة التي سُحبت منها العينة ولم يُوضّح المصدر الذي اعتمده الباحث لتحديد الشركات الصحية المستهدفة هل هو سجل وزارة الصحة أم هيئة الغذاء والدواء أم الغرفة التجارية أم مصدر آخر. ودون هذه المعلومات الأساسية يستحيل الحكم على مدى تمثيل العينة للمجتمع ومدى إمكانية تعميم النتائج. كما ذُكر أن المجتمع يشمل مستشفيات حكومية وخاصة وموزعي أدوية ومصنّعين محليين، وهذه أنواع مختلفة جداً من الكيانات تعمل في سياقات تنظيمية وتشغيلية متباينة، ولم يُبرر الباحث لماذا جمعها في مجتمع واحد ولم يُوضح كيف سيتعامل مع هذا التباين في التحليل.

تاسعاً: نقد المنهجية

ج. نقد العينة

ذُكر أنه تم استخدام العينة العشوائية الطبقية تبعاً لنوع الجهة والمستوى الوظيفي، لكن التفاصيل التنفيذية غائبة تماماً. فلم يُبيّن كيف حُدّدت الطبقات تحديداً ولم تُذكر أحجام الطبقات في المجتمع الأصلي ولم تُوضح نسب التمثيل المستهدفة لكل طبقة ولم تُقارن بين التوزيع المستهدف والتوزيع الفعلي الذي تم الحصول عليه. والعينة الطبقية الحقيقية تتطلب معرفة مسبقة بتوزيع المجتمع على الطبقات وتحديد حصة كل طبقة مسبقاً، وغياب هذه التفاصيل يُثير تساؤلاً حول ما إذا كانت العينة طبقية فعلاً أم أنها عينة ملائمة أو عينة كرة الثلج سُمّيت طبقية.

كذلك يُلاحظ أن جدول توزيع القسم الوظيفي يتضمن أربع فئات فقط بينما المجتمع كما حُدد يشمل أيضاً إدارات الجودة والفرق المشروعية التي لم تظهر كفئة مستقلة في التوزيع. وحجم العينة ٣٣٢ مفردة هو حجم كافٍ للاختبارات الإحصائية المُستخدمة، لكن كفايته تتوقف على حجم المجتمع الذي لم يُحدد.

تاسعاً: نقد المنهجية

د- نقد أداة الدراسة

الاستبانة مكونة من ٣٢ فقرة قياسية بالإضافة إلى ٦ فقرات ديموغرافية، وفيها عدة ملاحظات. أولاً، كل بُعد من الأبعاد الخمسة للمتغير المستقل يُقاس بأربع فقرات فقط، وهو الحد الأدنى الذي قد لا يكفي لالتقاط التنوع والعمق في أبعاد معقدة مثل التنبؤ بمخاطر سلسلة الإمداد الذي يشمل مخاطر تشغيلية ومالية وبيئية وتنظيمية وجيوسياسية ولا يمكن لأربع فقرات أن تغطيها جميعاً. ثانياً، المتغير التابع قيس كمحور واحد من ١٢ فقرة دون تقسيمه إلى أبعاد فرعية رغم الإشارة في الأهداف إلى خمسة أبعاد محددة. ثالثاً، لا توجد فقرات لقياس المتغير الوسيط أو المتغيرات المعدلة المذكورة في الأهداف والتساؤلات. رابعاً، جميع الفقرات تعتمد على الإدراك الذاتي للمبحوثين مما يجعلها عرضة لتحيز الرغبة الاجتماعية حيث قد يميل المبحوثون إلى تقديم صورة إيجابية عن شركاتهم. خامساً، لم يُذكر ما إذا كانت الاستبانة خضعت لدراسة استطلاعية مسبقة على عينة صغيرة. سادساً، لم يُحدد مقياس ليكرت الخماسي بشكل صريح في الفصل المنهجي حيث قُطعت الجملة عند "يتراوح المقياس من (١) بشدة إلى (٥) بشدة" دون توضيح المعنى الكامل لكل درجة.

تاسعاً: نقد المنهجية

و. نقد الأساليب الإحصائية

هذا القسم يتضمن أخطر خلل في الرسالة بأكملها. ففي الفصل الأول تحت عنوان "الأساليب الإحصائية الوصفية" ذكر حرفياً "المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس مستوى متغيرات الدراسة (سرية المعلومات، سلامة النظام، الموثوقية، الخصوصية، وثقة العملاء)" وتحت عنوان "الأساليب الاستنتاجية" ذكر "معامل الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين أبعاد الأمن السيبراني وثقة العملاء" و"تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة: (سرية المعلومات، سلامة النظام، الموثوقية، الخصوصية)". وهذه المتغيرات لا علاقة لها بالدراسة الحالية مطلقاً وهي متغيرات تنتمي لدراسة أخرى عن الأمن السيبراني وثقة العملاء، مما يكشف عن نقل حرفي من عمل آخر دون مراجعة أو تكييف. وهذا الخلل لا يمكن تجاوزه لأنه يُضعف مصداقية الرسالة بأكملها ويثير تساؤلات مشروعة حول مدى الأصالة والعناية في إعداد بقية الأجزاء.

كذلك ذكرت في قائمة الأساليب الإحصائية اختبارات لم تظهر نتائجها في فصل التحليل وهي اختبار كولموغوروف-سميرنوف للتحقق من اعتدالية التوزيع ومعامل تضخم التباين واختبار التباين المسموح واختبار "ت" للعينات المستقلة وتحليل التباين الأحادي. فإما أن هذه الاختبارات لم تُجرَ أصلاً وذكرت في القائمة بشكل شكلي، أو أُجريت ولم تُعرض نتائجها وهو خلل منهجي في كلتا الحالتين. مقترح التحسين: حذف النصوص المنقولة فوراً وتصحيح قسم الأساليب الإحصائية ليتوافق مع متغيرات الدراسة الحالية، وعرض نتائج جميع الاختبارات المذكورة أو حذفها من القائمة إن لم تُنفَّذ.

عاشراً: نقد النتائج ومناقشتها

جاء عرض النتائج في الفصل الخامس مفصلاً ومدعوماً بتفسيرات تربط بين النتائج والإطار النظري والدراسات السابقة، وهو أمر إيجابي. لكن هناك ملاحظات.

من حيث سطحية التفسير: رغم أن الباحث ربط نتائجه بدراسات سابقة ونظريات، إلا أن التفسير ظل في كثير من المواضع عاماً وغير مرتبط بخصوصية السياق السعودي. فمثلاً عند تفسير تصدر بُعد التنبؤ بالمخزون ونقطة إعادة الطلب اكتفي بالقول إنه "الأكثر مباشرة في حماية الاستمرارية من حالات النفاد" دون تحليل أعمق لماذا يكون هذا البعد أكثر تأثيراً في السياق السعودي تحديداً مقارنة بسياقات أخرى، هل يرجع ذلك إلى طبيعة المستلزمات المستوردة أم إلى طول سلاسل الإمداد أم إلى خصوصية الإجراءات التنظيمية المحلية.

من حيث عدم مناقشة النسبة غير المفسّرة: معامل التحديد البالغ ٠,٧١٧ يعني أن ٢٨,٣ بالمئة من التباين في استمرارية التوريد الطبي يرجع إلى عوامل أخرى لم تشملها الدراسة. ولم يطرح الباحث تفسيرات محتملة لهذه النسبة ولم يُحدد ما هي العوامل الأخرى التي قد تؤثر كالعوامل التنظيمية والبيئية والتشريعية والبشرية.

من حيث غياب المقارنة الكمية مع الدراسات السابقة: اكتفي بالإشارة العامة إلى "الاتساق" مع دراسات معيّنة دون مقارنة كمية لحجم التأثير ونسبة التفسير، وكانت هذه المقارنة ستبيّن ما إذا كانت التأثيرات في السياق السعودي أقوى أو أضعف وتُفسّر أسباب الاختلاف إن وُجد..

عاشرا: نقد النتائج ومناقشتها

من حيث غياب قسم المحدوديات: لم يتضمن فصل النتائج أي إشارة إلى محدوديات الدراسة وتأثيرها على تفسير النتائج وتعميمها. والاعتراف بالمحدوديات جزء أساسي من أي بحث أكاديمي رصين يُظهر النضج المنهجي للباحث ويُساعد القارئ على تقييم النتائج بواقعية.

من حيث عدم اكتمال النتائج: لم تُقدّم نتائج عن المتغير الوسيط والمتغيرات المعدّلة المذكورة في الأهداف، ولم تُقدّم نتائج تحليل الفروق الديموغرافية، ولم يُجب عن جميع التساؤلات المطروحة، مما يعني أن فصل النتائج غير مكتمل بالنسبة لما وعدت به الدراسة.

مقترح التحسين: تعميق تفسير النتائج في ضوء خصوصية السياق السعودي، ومناقشة النسبة غير المُفسّرة والعوامل المحتملة الكامنة وراءها، وإضافة قسم عن محدوديات الدراسة، واستكمال النتائج الغائبة أو الإشارة صراحة إلى أنها لم تُنفذ مع ذكر الأسباب.

حادى عشر: نقد التوصيات

قُدمت ثمانى توصيات في نهاية الفصل الخامس.

من حيث العمومية: معظم التوصيات جاءت عامة ونمطية يمكن أن تُقدّم في أي دراسة مشابهة دون الحاجة لإجراء هذا البحث. فعبارات مثل "تبني منظومة متكاملة للتحليلات التنبؤية" و"الاستثمار في بناء بنية تحتية رقمية متقدمة" و"تطوير قدرات تنبؤية متخصصة" و"إنشاء وحدات تحليلات تنبؤية" و"تصميم برامج تدريبية متخصصة" هي توصيات يتوقعها أي قارئ دون الاطلاع على نتائج الدراسة.

من حيث ضعف الربط بالنتائج: التوصيات الجيدة تنبثق مباشرة من النتائج وتُعالج ما كشفه التحليل من نقاط ضعف أو فجوات. والدراسة كشفت مثلاً أن بُعد كشف الشذوذ والإنذار المبكر سجّل أدنى المستويات وأن استخدام الخوارزميات المتقدمة والتنبيهات التلقائية بمستوى متوسط فقط، لكن التوصيات لم تُقدّم اقتراحات تفصيلية وعملية لمعالجة هذه الفجوة تحديداً. وكشفت أن التنسيق مع شركاء سلسلة الإمداد حصل على أدنى متوسط في فقرات الاستمرارية، لكن التوصية المتعلقة بهذا الجانب ظلت عامة.

من حيث غياب التدرج والأولويات: لم تُرتّب التوصيات حسب الأولوية أو حسب درجة الإلحاح، ولم يُميّز بين التوصيات قصيرة المدى التي يمكن تنفيذها فوراً والتوصيات طويلة المدى التي تحتاج استثمارات وتخطيطاً.

حادى عشر: نقد التوصيات

من حيث غياب مقترحات البحوث المستقبلية: لم يتضمن الفصل قسماً عن البحوث المستقبلية المقترحة، وهو قسم معياري في الرسائل الأكاديمية يُبين الآفاق البحثية التي فتحتها الدراسة والفجوات التي لم تتمكن من معالجتها.

من حيث عدم تناول الجهة المسؤولة: لم تُحدد التوصيات الجهات المسؤولة عن تنفيذها ولم تُقدّم مؤشرات لقياس مدى تحقيقها.

مقترح التحسين: إعادة صياغة التوصيات لتكون محددة وقابلة للتنفيذ والقياس ومنبثقة مباشرة من نتائج الدراسة، مع ترتيبها حسب الأولوية وتحديد الجهة المسؤولة عن كل توصية والإطار الزمني لتنفيذها، وإضافة قسم عن مقترحات البحوث المستقبلية...

حادى عشر: نقد المراجع

تضمنت قائمة المراجع ١٧ مرجعاً عربياً و٧ مراجع أجنبية.

من حيث الاختلال في التوازن: سبعة مراجع أجنبية فقط هو عدد قليل جداً لدراسة عن التحليلات التنبؤية في سلاسل الإمداد الصحية، وهو موضوع تتركز أدبياته الأساسية في المراجع الأجنبية المنشورة في دوريات عالمية متخصصة في إدارة العمليات وسلاسل الإمداد وعلوم البيانات. وغياب مراجع أجنبية محورية في هذه المجالات يُفقر الإطار النظري ويُضعف العمق المعرفي للدراسة.

من حيث التكرار: تكررت دراسة الحربي ٢٠٢٢ عن التخطيط الاستراتيجي مرتين بنفس البيانات الكاملة في قائمة المراجع العربية، وتكررت دراسة الشهري والعقيلي ٢٠٢٤ عن الإدارة الرشيقة مرتين كذلك. وهذا التكرار خلل شكلي واضح يدل على عدم المراجعة الدقيقة لقائمة المراجع.

من حيث ملائمة المراجع: عدد من المراجع العربية لا ترتبط مباشرة بموضوع الدراسة. فمرجع السيد وآخرين ٢٠٢٣ عن أثر جودة الأرباح المحاسبية على قدرة الشركات على الاستمرارية، ومرجع شديد ٢٠٢٢ عن استمرارية الأعمال في وزارة الصحة المصرية في ظل أزمة كورونا، ومرجع الفاخوري والربضي ٢٠٢١ عن دور نظام العمل المرن في استمرارية الأعمال أثناء الجائحة، ومرجع عمرو والحبيس ٢٠٢٢ عن تقييم إدارة المشاريع الإنشائية في محافظة البلقاء، ومرجع نقدة والداوي ٢٠٢٣ عن اسهامات التحليل الشبكي في إدارة المشاريع في قطاع الأشغال العمومية في ولاية تمنغست، ومرجع حزين والبزايعه ٢٠٢٤ عن أثر تبني معايير إدارة المشاريع الدولية على جودة

المشاريع في شركات الإنشاءات بالأردن



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

